سياسات عامر تفشل وأزمة الدولار تتجدد ومخاوف من ارتفاع الأسعار مجددًا

السبت 26 ديسمبر 2015 12:12 م

تجـددت أزمـة نقص الـدولار لتضـرب الأـسواق، وحـذر تجـار ومسـتوردون مـن ارتفـاع مُرتقب في أسـعار السـلع، ورأوا في الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لترشـيد الاستيراد دليلاً على عدم وجود سـيولة دولارية لديه، وسـجلت العملة الأمريكية في السوق السوداء 8.60 جنيهات، مقابل 7.83 في البنوك.

ونقلت وكالة "رويترز" عن مسـئولين بقطاع الطاقة أن مصـر تواجه صـعوبة في سداد تكلفة وارداتها من المنتجات النفطية، والغاز الطبيعي المسال، المُسـعرة بالـدولار، ما دعاها إلى إلغاء مشتريات، ومطالبـة الموردين بتمديـد أجل السـداد، فى ظل الأزمة الحادة في العملة الصعبة.

ونقلت "رويترز" عن مصـادر مصـرفية اليوم السـبت، أن الانخفاض في إيرادات البلاد من العملـة الصـعبة تفاقم بعـد سـقوط الطائرة الروسية، في ظل انخفاض المساعدات الخليجية.

وأضافت المصادر: إن مصر متأخرة في سداد نحو 350 مليون دولار لموردي الغاز الطبيعي المسال، وألغت شراء 6 شحنات من السولار كان من المقرر تسـليمها، أوائل يناير، بسبب نقص الدولار، محذرة من انسحاب بعض الموردين، فيما رد مصدر بهيئة البترول: "تأخُّرنا فى السداد قانونى، ولدينا 90 يوماً إضافية نُسدد خلالها بفائدة 1% سنويًّا".

وكشف "اتحـاد المسـتثمرين" اعتزامه لقـاء طـارق عـامر، محافـظ البنـك المركزي، الأربعـاء المقبـل، لوضع حل لأزمـة نقص الدولار.

وأكد عبدالحميد سـلامة، رئيس شـركة الدلتا للسـكر الحكومية، أن إجراءات "المركزي" تُنذر بـ"كارثة"، وتتعارض مع قرار وزير الصناعة بفرض رسوم حمائية على واردات السكر، معتبرًا أن الأمر يعكس تخبطًا حكوميًّا في إصدار القرارات.

وذهب سامح زكي، مسـتورد بالغرفة التجارية للقاهرة، لوصف الإجراءات الجديدة بـ"غير المدروسة"، وأضاف: "إجراءات كتلك هي في الحقيقة عبء كبير على المُصدرين، الذين يسـتخدمون مواد خاماً مسـتوردة في صناعاتهم"، وطالب "المركزي" بعقد جلسة بين المستوردين والمصدرين لإعادة النظر في قرار حد الائتمان الذي رفع سقفه لـ100%.

وقـال إن أول المضـارين من تلك الإجراءات هو المسـتهلك، لاعتزام التجار تحريك الأسـعار وتحميلها إياه في ضوء الإجراءات الأخيرة للبنك.

وقال محمد مصـطفى، مدير إحدى شركات الصرافة، إن الآونة الأخيرة شهدت إقبالاً كبيرًا من جانب المستوردين على السوق السوداء، لتلبية احتياجاتهم من العملة الصعبة، في المقابل، عزت مصادر مصرفية الإجراءات الأخيرة إلى "الرغبة في تقليص

الطلب على العملة الصعبة، وتخفيض السلع المستوردة"، مؤكدة ان إجراءات البنك "لا تضر احدًا سوى المهربين والمضاربين على العملة الصعبة»، وأعلن طارق عامر، محافظ البنك المركزي، أن القطاع المصرفي ضخ 8.3 مليارات دولار، من 29 أكتوبر وحتى 12 ديسمبر الجاري، لتنفيذ عمليات استيرادية، والإفراج عن بضائع محتجزة بالموانئ، وسداد مديونيات خارجية، ونفى المحافظ، في مؤتمر صحفي أمس، وجود صعوبة في توفير العملة الصعبة اللازمة لسداد التزامات الحكومة.

وكانت أزمة الدولار قد تفاقمت في الآونة الأخيرة بسبب انخفاض الاحتياطي الأجنبي في البلاد؛ نظرًا لفشل سياسات الانقلاب اقتصاديا ولجوئه المتكرر للاقتراض من الخارج؛ الأمر الذي رفع العجز في الموازنة والدين الخارجي لأكثر من تريليوني جنيه بسبب ارتفاع فوائد هذا القروض.